اسم الفاعل العامل في اللغة العربية
من خلال الربع الأول من القرآن الكريم

د. بلقاسم بلعرج (*)

قد يدل اسم الفاعل المشتق من اللازم على مطلق الحدث وقد يقيد بحرف جر للتعبير عن محيطه الخارجي [1]، وهو ما اصطلح عليه بالتعدي غير المباشر، وقد يقيد أيضاً إذا كان من المتعدي المباشر؛ بمعنى أنّ علاقته بالمفعول به ليست مطلقة وإنما قد تقيد كذلك، وقد لا تتوقف هذه العلاقة عند مفعول واحد بل تتعدى إلى أكثر من مفعول؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك، وسبب التعدي لا يرجع إلى مادة الفعل المشتق منه، وإنما يعود إلى معنى البناء أو التركيب الذي يتضمن مشتقاً من فعل متعد [2].

ومسألة اسم الفاعل العامل من المسائل المختلف فيها بين النحاة، فقد وضعوا أساساً ينطلقون منه ويبنون عليه بقية الأحكام الفرعية، وهذا الأساس هو المجاراة اللفظية والمعنوية، بمعنى حمل اسم الفاعل على الفعل لفظاً ومعنى، غير أنّ هناك من النحاة من ركز على المجاراة اللفظية ومنهم من ركز على المجاراة المعنوية مما أدّى إلى ظهور خلاف في الفروع.

ويعد سيبويه على رأس الذين أجروا اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لفظاً ومعنى وأنزلوه منزلته يقول: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعِل) كان نكرة منوناً وذلك قولك: هذا ضاربُ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربُ عبدَ الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً الساعة "[3].

يقصد بالمعنى في هذا النص زمن المضارعة الذي هو الحال أو الاستقبال ويقصد بالعمل نصب المفعول به، كما يفهم من كلامه أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إذا كان نكرة ومنوناً، فإذا عمل اكتسب الزمن الصرفي لصيغة المضارع وهو إما الحال وإما الاستقبال، وشرط التنكير والتنوين يقربان اسم الفاعل من الفعلية ويبعدانّه عن الاسمية أي يجعلانه فعلاً، أما الدلالة الزمنية فتقربه من للمضارع دون للماضي والأمر [4].

والعمل بهذه الشروط هو الكثير الغالب في لغة العرب، يقول الفرّاء: وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل " [5].

وسار المبرِّد على نهج سيبويه في حمل اسم الفاعل على المضارع لفظاً ومعنى وعملاً [6].

ولم يشذ من جاء بعدهما من النحاة، منهم ابن يعيش [7] والرضي [8] على سبيل المثال.

فعمل اسم الفاعل –إذاً– مبني على أساس وهو المضارعة اللفظية والمعنوية، فإذا بطلت هذه المضارعة بطل كثير من الفروع التي بنيت على هذا الأساس؛ لأنّ

(*) جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر

العلة –كما يقول الأصوليون–تدور مع المعلول وجوداً وعدماً [9].

ولا يعني الحمل هنا المطابقة بين اسم الفاعل والفعل المضارع كما زعم النحاة، فالمادتان اللغويتان مختلفتان؛ فهما وإن كانتا متطابقتين من حيث العمل –وهو جوهر النظر النحوي القديم– فإنّهما مختلفتان بما يسمى المميز الحدثي فهو التجدد، بالنسبة إلى الفعل، والثبوت على طريق صفة بالنسبة إلى صيغة (فاعل) [10].

وقد نبه سيبويه –وهو صاحب المضارعة اللفظية والمعنوية والعمل– إلى هذا الاختلاف، يقول: و"يبين لك أنّها [11] ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت إن يضربَ يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى" [12].

ومنه يمكننا القول: إنّه ما دام اسم الفاعل والفعل المضارع مختلفين وضعاً، فلا مسوّغ لحمل الأول على الثاني لأنّه لا يشبهه لفظاً ولا معنى، وكل ما بينهما من مشابهة قائم على العمل، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل، فلا معنى للقول– إذاً– بالمحاراة اللفظية والمعنوية بينهما [13].

ومن الأحكام القائمة على المحاراة التي وضعها النحاة اشتراطهم في اسم الفاعل المنون المجرد من (أل) للدلالة على الحال أو الاستقبال والاعتماد بمعنى أنّه لا يعمل لضعفه [14] حتى يعتمد على كلام سابق من نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حال [15].

وقد أدى شرط الاعتماد إلى اختلاف النحاة القائلين به، إذ منهم من اشترط الاعتماد لمطلق العمل، ومنهم من اشترطه لعمل النصب، بينما لم يشترط ذلك الأخفش والكوفيون مطلقاً [16].

وتبين بعد الإحصاء والدراسة أنّ اسم الفاعل العامل جاء على أوضاع مختلفة في السور:

1– مقترناً بالألف واللام.

2– رافعاً لما بعده.

3– ناصبا لما بعده.

أ– مفرداً.

ب–مجموعاً.

4– مضافاً

أ– إلى الاسم الظاهر.

ب– إلى الضمير.

وفيما يأتي عرض لهذه الأوضاع، مع دراسة عينة من كل وضع أو صفة وفق آراء النحاة والمفسرين مع ترجيح ما نعتقد أنّه الصواب.

1– اسم الفاعل المقترن بالألف واللام.

اتفق جمهور النحاة على أنّ اسم الفاعل ذا الألف واللام يعمل مطلقاً من دون قيد أو شرط وفي كل الأزمنة [17] تقول: جاء الضاربُ زيداً أمس أو الآنَ أو غداً، وذلك أنّ (أل) في نظر النحاة موصولة بمعنى (الذي) و(ضاربٌ) حل محل (ضَرَبَ) إذا كان المعنى ماضياً و (يضْربُ) إذا كان المعنى مراداً به الحال أو الاستقبال فهو عندهم بمنزلة الفعل، والفعل يعمل في كل الأزمنة فكذلك ما كان بمنزلته[18].

وبرر الرضي عمله في جميع الأزمنة أنّه فعل في صورة اسم، يقول: "وإنّما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة فعلاً "[19].

وورد هذا المثال في موضعين:

- موضع في سورة آل عمران: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ والكَاظِمِينَ الغَيْظَ والعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ": 134.

- وموضع في سورة النساء: "والْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ": 162.

فإذا نظرنا إلى اسم الفاعل في هاتين الآيتين انطلاقاً من قول سيبويه: "هو الضاربُ زيداً والرجلَ لا يكون فيه إلاّ النصب؛ لأنّه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون هو الضاربُ عمرو..." [20]. وجدنا أنّ أسماء الفاعلين (الْكَاظِمِين والْمُقِيمِينَ والْمُؤْتُونَ) قد عمل كل منها النصب كالمنون وهو بدل من (الذي والفعل المضارع).فـ (الضَارب زيداً والرجلَ) من منظور سيبويه بمعنى (الذي يضرب زيداً والرجلَ) وقياسا عليه يكون معنى (الْكَاظِمِينَ والعَافِينَ والْمُقِيمِينَ والْمُؤْتُونَ): الذين يكظمون الغيظَ ويعفون عن النّاس، ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة.

والدلالة الزمنية مع المضارعة في نص سيبويه إما للحال وإما للاستقبال، لكنه يوجد في الآيتين قرينة معنوية توحي بأنّ المعنى يصلح للأزمنة الثلاثة؛ فكظم الغيظ والعفو عن النّاس، وإقامة الصّلاة وإيتاء الزكاة، صفات يفترض ارتباطها بالإنسان ودوامها معه في مطلق الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل صفة من هذه الصفات.

وإذا أنعمنا النظر في الآية: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ والْكَاظِمِينَ الغَيْظَ والعَافِينَ عَنِ النَّاسِ" نكتشف صورة بلاغية وأسلوب تعبير يشيع في لغة القرآن الكريم وهوَ (الالتفات) [21]، وله مجالات عديدة منها الصيغ. وقد تحقق في هذه الآية بتخالف بين صيغة الفعل والاسم فكل منهما له خصوصيته في أداء المعنى [22].

فالتعبير عن صفة الإنفاق بصيغة المضارع ثم العدول عنها إلى صيغة اسم الفاعل في التعبير عن كظم الغيظ والعفو عن النّاس أمر يتطلبه السياق، ذلك أنّ الفعل يفيد التجدد والتغير باختلاف الأحوال والظروف وأنّ الصورة المثلى لصفة الإنفاق لا تتحقق إلاّ بالتجدد مرة بعد مرة، وعلى عكس ذلك في كظم الغيظ والعفو عن النّاس فهما صفتان لا تتحققان إلاّ بالثبات عليهما وتعويد النفس على الصبر والتمسك بهما، وهو أمر ينافي اقتضاء التجدد، فجيء بالاسم بدلا من الفعل لخصوصية الثبات فيه.

2- اسم الفاعل الرافع لما بعده.

ذكرنا أنّ اسم الفاعل يجري مجرى فعله في العمل لزوماً وتعدياً وفق شروط وضعها العلماء [23].

وقد ورد رافعاً لما بعده في أربعة مواضع:

= موضعين في سورة البقرة:

= "إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ": 69.

= "وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ": 283.

= وموضع في سورة النساء:

= "رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا":75.

= وموضع في سورة الأنعام:

= "... وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفٌ أُكُلُهُ ": 141.

جاء معمول اسم الفاعل في هذه الأمثلة اسماً ظاهراً وهو الأحسن-كما يرى العلماء-إذا توفرت الشروط [24].

نكتفي بدراسة مثالين لنعرف بعض الجوانب اللغوية المحيطة باسم الفاعل و بمعموله.

ففي قوله تعالى: "إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ": البقرة: 69.

ذكر في إعراب (لَونُها) وجوه [25] أحدها: أنّه فاعل مرفوع بـ (فاقع)، وثانيها: أنّه مبتدأ وخبره (فاقع)، وثالثها: أنّه مبتدأ وجملة (تسر الناظرين) خبر، واختار الزمخشري [26] وأبو حيان [27] والألوسي [28] الوجه الأول؛ لأنّه جار على نظم كلام العرب ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير ولا تأويل.

وقد جاء (فاقع) بصيغة المذكر مع أنّه صفة لمؤنث لأنّه رفع السببي وهو مذكر (أي اللون). فاللون مرتفع(بفاقع) ارتفاع الفاعل و(اللون) من سببها وملتبس بها، فلم يكن فرق بين قولك: صفراء فاقعة وصفراء فاقع لونها [29]. وهذا شبيه بقوله: جاءتني امرأة حسن أبوها.

واستعيض عن الفعل (فقع) باسم الفاعل (فاقع) لأنّ اللون من الأشياء الثابتة التي لا تتجدد، ولهذا ناسبه الاسم بخلاف لو جاء الفعل بدلاً منه فهو يشعر بالحدوث والتجدد [30].

وفي قوله تعالى: " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا" [31]: النساء 75.

نشير إلى أن النعت السببي يكون مفرداً ويتبع منعوته في اثنين من خمسة:

في واحد من التعريف والتنكير وواحد من أوجه الإعراب؛ الرفع والنصب والجر، كما يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده؛ فهو شبيه بالفعل مع الاسم الظاهر حتى وإن كان منعوته خلاف ذلك [32].

والمثال الذي نحن بصدد دراسته جاءت الصفة فيه مذكراً (الظالم) والموصوف مؤنثاً (القرية) سببه أنّ الصفة ذُكّرت مراعاة لما بعدها، فقد أسندت إلى (أهل) وطابقت المنعوت (أي القرية) في إعرابه (وهو الجر) لأنها صفته كقولك: مررت بالرجل الواسعة داره، وقولك مررت برجل حسنة عينه [33].

فكل اسم فاعل جاء على غير من هو له فتذكيره وتأنيثه بحسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه [34]

ولو أنثت الصفة بأن لو قيل: (الظالمة) لجاز لأنّ (الأهل) يذكر ويؤنث، ولو جاءت الصفة جمعاً مذكراً سالماً (أي الظالمين أهلها) لجاز أيضاً وذلك على لغة (أكلوني البراغيث) [35] ومنه قوله تعالى: «وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ": الأنبياء: 3. و قوله تعالى: "ثم عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ": المائدة: 71.

وفي هذه الآية صورة بلاغية حسنة، رأينا من الفائدة ذكرها، وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن الكريم ينسب الظلم إليها بطريق المجاز، نحو قوله تعالى: "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً "إلى قوله تعالى: "فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ": النحل: 112 وقوله تعالى:" وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ": القصص: 58، إلاّ هَذه المذكورة في سورة النساء فقد نسب الظلم إلى أهلها على الحقيقة لأنّ المراد بها مكة و لم ينسب إليها تشريفاً لها [36].

3- اسم الفاعل الناصب لما بعده.

أ- المفرد:

ورد مفرداً ناصباً لما بعده في ثمانية مواضع:

- ستة مواضع في سورة البقرة:

" وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ

خَلِيفَةً "30.

" وآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُمْ ": 41.

" واللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ": 73.

وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ": 89.

" إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ": 124.

"وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ": 145.

- وموضع واحد في سورة آل عمران:

"وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا...":55.

- وموضع واحد في سورة المائدة:

"... مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ ": 28.

جاءت لفظة (قبلة) في الآية: 145 من سورة البقرة مثلاً، مفعول به لاسم الفاعل (تابع) وقد ورد مضافاً عند بعض القراء، منهم عيسى بن عمر، أي أن إعمال اسم الفاعل هنا بمعنى إضافته وكل فصيح [37].

كما أنّ لفظة (يدي) في الآية: 28 من سورة المائدة معمول اسم الفاعل (باسط) وقد ورد في قراءة جناح بن حبيش بغير تنوين، أي بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله [38]. وسنعرض لهذا بشيء من التفصيل في موضوع اسم الفاعل المضاف.

ب – المجموع:

من العلل التي أعمل بها النحاة اسم الفاعل مثنى ومجموعاً، فكرة المجاراة اللفظية أي حمله على الفعل علماً بأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وقبوله لعلامتي التثنية والجمع هو من باب الاتساع وإفادة التعبير عن العدد [39]. فالعلامتان في الفعل تدلان على تثنية الفاعل وجمعه وكل منهما ضمير، بينما هما حرفان في أسماء الفاعلين وعلامتا تثنية وجمع فحسب [40].

فهذا سيبويه يعمله مثنى وجمعاً، يقول: "إذا ثنيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت: هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا؛ لأنّ النون ثابتة ومثل ذلك قوله عز وجل: "والْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ " [42].

وتبعه من جاء بعده من النحاة متقدميهم [43] ومتأخريهم [44]. وبالاستناد إلى ما قاله القدماء يفهم أنّ كل الأحكام والشروط الخاصة باسم الفاعل المفرد تسري عليه باطراد إذا كان مثنى أو جمعاً لمذكّر أو لمؤنث بنوعيهما السالم والمكسر في العمل وفي عدمه اقترن بـ (أل) أو لم يقترن [45].

ولم يرد في السور المدروسة مثنى ناصباً للمفعول بينما ورد مجموعاً عاملاً النصب في الاسم الظاهر في أربعة مواضع:

- موضع واحد في سورة آل عمران:

" والكَاظِمِينَ الغَيْظَ ": 134.

- وموضعين في سورة النساء:

" والْمُقِيمِينَ[46] الصَّلاَةَ والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ": 162.

- وموضع في سورة المائدة:

" وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ": 2.

فكل من (الغيظ، والصلاة، والزكاة، والبيت) مفعول لاسم الفاعل السابق له أي (الكاظمين، والمقيمين، والمؤتون، وآمّين) على الترتيب.

مع الإشارة إلى أنّ أسماء الفاعلين عملت النصب - وهي مجموعة- من دون قيد ولا شرط فما يسري على اسم الفاعل المفرد يسري على المجموع باطراد.

4- اسم الفاعل المضاف.

الإضافة نسبة وارتباط بين شيئين ليكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الأول من الثاني ماله من صفات وخصائص كالتعريف والتخصيص، وهذا هو الجدوى منها والسبب الذي من أجله يحذف التنوين من المضاف؛ لأنّه (أي التنوين) علامة تنكير والإضافة علامة تعريف أو تخصيص ومن ثم فالتنوين والإضافة لا يجتمعان [47].

وما دامت الإضافة تفيد التعريف فإنّ المضاف يكون حتماً مجرداً من (أل) حتى لا يجتمع تعريفان، فلا وجود في العربية لاسم معرف بالإضافة أو مخصص بها إلاّ وهو مجرد من (أل) [48].

والإضافة عند النحاة قسمان:

1- معنوية أو (محضة) وهي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً.

2- لفظية أو (غير محضة) وهي عكس الأولى والقصد منها – في رأي العلماء- التخفيف، وتتمثل في إضافة الوصف – وهو موضوع دراستنا – إلى فاعله أو مفعوله، ولا يكتسب من أي منهما تعريفاً أو تخصيصاً، ويتحقق التخفيف بحذف التنوين. غير أنّنا نضم رأينا إلى رأي مهدي المخزومي، وهو أنّ الإضافة والتنوين لا تخففان تخفيفا، فالأوصاف تأتي منونة ولو كان لأمر كذلك ما جاءت منونة والمرجح أنّ التخفيف سببه كثرة الاستعمال، وما دام التنوين ثقيلاً – على رأي النحاة- وجب حذفه تحقيقاً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال.

وهو على مذهب الكوفيين في عدّهم الأوصاف أفعالاً حقيقية، لها معانيها، كما لها دلالة على الزمن المستمر، وإذا أريد تخصيص وصف بزمن ما أضيف أو نوّن، فإن أضيف دل على الماضي وإن نوّن على المستقبل [49].

وقد ورد اسم الفاعل في الربع الأول مضافاً إحدى وأربعين مرة، منها ما أضيف إلى الاسم الظاهر، ومنها ما أضيف إلى الضمير.

أ- المضاف إلى الاسم الظاهر.

ذهب القائلون بالمجاراة اللفظية إلى أنّ اسم الفاعل المجرد من (أل) والتنوين والنون إذا أضيف بمعنى الحال والاستقبال فهو على نية النون والتنوين وإنما حذفا استخفافاً.

يقول سيبويه: "واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين الاسم فصار عمله فيه الجر ودخل في الاسم معاقباً التنوين فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ؛ لأنّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة فمن ذلك قوله عز وجل " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ": آل عمران: 185، "وإنّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ": القمر: 27، "وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ": السجدة: 12، "وَغَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ": المائدة: 1 ، فالمعنى معنى (ولاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الحَرَامَ): المائدة: 2 "[50].

يفهم من كلامه أنّه:

- حمل معنى الآيات السابقة معنى الآية الأخيرة، (وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الحَرَامَ).

- جعل حذف التنوين من أسماء الفاعلين على الاستخفاف، وهو ما يعني عنده أنّ الإضافة كلا إضافة، وأنّ التنوين منوي بل هو أصل، يقول: "والأصل التنوين "(51).

وقد ورد مضافاً إلى الاسم الظاهر سبعاً وعشرين مرة:

- مرة واحدة في سورة الفاتحة:

" مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ": 4.

- ومرتين في سورة البقرة:

" الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ "": 46.

" ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي المَسْجِدِ الْحَرَامِ ": 196.

- وأربع مرات في سورة آل عمران:

"رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ ": 9.

" قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ " : 26.

" وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ": 55.

" كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" : 185.

- وأربعا في سورة النساء:

" وَلاَ مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ": 25.

" وَلاَ جُنُباً إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ " : 43.

" إِنَّ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ": 97.

" إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ": 140.

- وخمسا في سورة المائدة:

" إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ": 1.

" وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ " : 5.

"لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ": 73.

" هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ": 95.

"فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ ": 106.

- وإحدى عشرة مرة في سورة الأنعام:

" فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ": 14.

"عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ": 73.

" وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ": 92.

" وَالْمَلاَئِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ ": 93.

" إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ": 95.

" وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ": 95.

" فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَناً ": 96.

" لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ " : 102.

" وَذَرُوا ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ": 120.

" ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ ":131.

ففي قوله تعالى:

" كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" (آل عمران: 185).

جاء اسم الفاعل (ذائقة) من فعل متعدّ (ذاق) ووقع خبراً لـ (كل)، ولفظ الذوق في القرآن الكريم كثيراً ما يستعمل في العذاب (52).

وفي (ذائقة الموت) استعارة؛ لأنّ حقيقة الذوق ما يكون بحاسة اللسان (53).

يرى الزَّجَّاج – كما يراها غيره من المفسرين

والنحاة – أنّ (ذائقة) في الآية ليست مضافة إلى الموت لأنّها إن أضيفت صارت معرفة، ومن ثم لا يمكن أن تقع خبراً عن(كل)لأنّه لا يأتي المبتدأ نكرة والخبر معرفة [55]. لكن المعرفة هنا مفترضة؛ لأنّ إضافة اسم الفاعل من باب الإضافة غير المحضة التي لا تفيد الاسم تخصيصاً ولا تعريفاً.

وقال الفرّاء بإضافتها ولو نوّنت ونصب ما بعدها أي كلمة (الموت) جاز ذلك [56]. وهو ما يفهم منه أن اسم الفاعل إذا نوّن وأعمل فيما بعده أو أضيف إضافة غير محضة فهو في كلتا الحالتين دال على الحال أو الاستقبال، وغالباً ما يضيفونه إذا كان بمعنى الماضي، إلاّ أنّهم قد يعملونه وهو بمعنى الماضي، وهذا ما يقول به الكوفيون خلافاً للبصريين الذين يذهبون إلى أنّ اسم الفاعل إمّا أن يفيد الماضي، ولا يكون ذلك إلاّ بإضافته إضافة تفيد التعريف، وإمّا أن يفيد الحال والاستقبال، ولا يكون هذا إلاّ بإعماله وتنوينه أو بإضافته إضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً [57].

وسار القرطبي على نهج الكوفيين فقال بإضافتها، أيضاً، (أي إضافة ذائقة إلى الموت) ذلك أن اسم الفاعل عنده على ضربين:

بمعنى المُضي وبمعنى الاستقبال، فإذا أردت الذي بمعنى المُضي أضفته إضافة محضة، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، وقاتلُ بكرٍ أمس لأنّه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم، نحو: غلام زيدٍ وصاحبُ بكرٍ.

وإن أردت الذي بمعنى الاستقبال جاز الجر والنصب والتنوين، لأنّه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان من لازم بقي لازماً،نحو: قائمٌ زيدٌ،وإن كان من متعدٍّ عدّي ونصب به نحو: زيد ضاربٌ عمراً ويضربُ عمراً، كما أجاز حذف التنوين مع الإضافة للتخفيف، بمعنى أن التنوين والعمل كحذف التنوين مع الإضافة في إفادة الحال ما دامت الإضافة غير محضة. [58]

وقرأها اليزيدي والأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق على الأصل، أي بالتنوين والنصب، حجتهم في ذلك أنّها لم تذق الموتَ بعدُ. كما قرأها الأعمش بدون تنوين مع النصب أي (ذَائِقَةُ الْمَوْتَ) [59]، وهي قراءة شاذة [60].

مثل هذا قول أبي الأسود: [متقارب]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ÷ وَلاَ ذَاكِرِ اللّهَ إلاّ قَلِيلاَ.

حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ (قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ اللّهُ الصَّمَدُ)بحذف التنوين من أحد [61].

وسيبويه إنّما يجوّز هذا في الشعر [62] والمبرِّد يجوّزه في الكلام [63].

ولا يعني في كل ما تقدم أن نقدر في كل اسم فاعل مضاف أن تكون إضافته غير محضة فيكون عاملاً ويدل على الحال ولا يفيد التعريف أو تكون إضافته محضة فيكون ملغى ويدل على الماضي ويفيد التعريف فكل ذلك يعود إلى القرينة والسياق [64].

وفي قوله تعالى:"فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعِلُ اللَّيْلَ سَكَناً: الأنعام: 95.

الإصباح بكسر الهمزة: مصدر أصبح يصبح إصباحاً، والأصباح بفتحها [65] صبح كل يوم وهو جمع صبح كقُفْل وأقْفَال [66]. قال الشاعر: [67]. (رجز).

أفْنَى رِيَاحاً وَبني رِيَاحٍ÷ تَنَاسُخُ الإمْسَاءِ وَالإصْبَاحِ.

بكسر الهمزة وفتحها في كل منها [68]. وقد قرئ (فَالِقَ وجَاعِلَ) بالنصب على المدح، وقرأ النخعي (فَلَقَ وجَعَلَ) ماضيين [69]. و (الليل) في موضع نصب في المعنى، بدليل مجيء كلمتي (الشمس والقمر) منصوبتين لما فرق بينهما بكلمة (سكنا) فإن لم يفرق بينهما بشيء آثروا الخفض. وقد يجوز النصب إن لم يفرق بينهما دليل ذلك قول أحدهم [70].

وَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا ÷ مُعَلِّقَ شَكْوَةٍ [71] وَزِنَادَ رَاعِ [72].

فنصب (زناد) على الرغم من أنها معطوفة على (شكوة) وهي مجرورة بالإضافة، غير أنها في موضع نصب في المعنى، فهي مفعول اسم الفاعل (معلّق) فعندما جاء نكرة وغير منون أضيف غير محضة.

يقول الفرّاء: "وتقول: أنت آخذٌ حقَّك وحقَّ غيرك فتضيف في الثاني وقد نوّنت في الأول؛ لأنّ المعنى في قولك: أنت ضاربٌ زيداً وضاربُ زيدٍ سواء. وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء كما قال أمرؤ القيس (طويل)

فظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ بَيْنَ مُنْضِجٍ ÷ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ.

فنصب(الصفيف)وخفض(القدير)على ما قلت لك" [73].

ويقول العكبري: " وجاعل الليل مثل فالق الإصباح في الوجهين و (سكنا) مفعول (جاعل) إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله ساكنا (...) و (الشمس) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه، وقرئ في الشاذ بالجر عطفاً على الإصباح أو على الليل و (حسباناً) (...) وانتصابه كانتصاب (سكنا) " [74].

يفهم من كلامه أن (التعريف) عنده الإضافة الحقيقية ومن ثم يكون اسم الفاعل (جاعل) بمعنى المضي فلا يعمل على مذهب البصريين، وهو ما دعاه إلى القول بتقدير فعل محذوف هو الناصب لـ (سكنا)، أمّا إذا لم تضفه إضافة حقيقية وهو ما عبّر عنه بـ (إذا لم تعرفه) فعندها يكون (الليل) منصوباً في المعنى كمفعول أول لجعل و (ساكنا) مفعولاً ثانياً وقاس عليه (حسباناً).

ويشير ابن خالويه إلى أنّه من أثبت الألف في (جعل) وخفض (الليل) رد لفظ (فاعل) على مثله، وأضاف بمعنى ما قد مضى وثبت، ويرى أنّه الأحسن والأشهر. ومن حذفها ونصب (الليل) جعله فعلاً ماضياً وعطفه على (فاعل) معنى لا لفظاً كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي لأنّه بمعناه [75].

والخلاصة أنّه ما دام (فالق) نعتا لاسم الجلالة فهو معرفة، ومن ثم لا يجوز فيه التنوين، وما دام اللّه تعالى هو فالق صُبْحِ كل يوم وخالقُه فإنّ اسم الفاعل في هذه الآية يدل عل الاستمرار، أي يشمل كل الأزمنة مما يثبت أنّ الإضافة محضة، أي حقيقية بدلالة القرينة [76].

وفي قوله تعالى " لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ": المائدة (73).

جاء اسم الفاعل (ثالث) مشتقاً من أسماء العدد، وهو غير عامل لأنّه بمعنى أحد، وأحد لا يعمل عمل اسم الفاعل، فثالث ثلاثة بمعنى أحد ثلاثة، ومثله قوله تعالى: " ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ":التوبة: 40. أي أحد اثنين، وما دام كذلك فهو مضاف إلى ما

بعده إضافة محضة، ولا يجوز غير الإضافة، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة [77].

ويذهب المتأخرون من النحاة إلى أن (فاعل) من أسماء العدد إذا كان بمعنى (بعض) فلا يعمل، وإذا كان بمعنى (مصيّر) فيعمل [78].

يعني هذا: أنّك إذا قلت: هذا ثالث ثلاثة فقد عنيت هذا واحد من ثلاثة فجئت بها بمعنى (بعض)، أمّا إذا قلت: هذا ثالث اثنين فخلاف الأول، إنّما معناه هذا الذي جاء إلى اثنين فثلثها بمعنى صيّرها ثلاثة، فمعناه الفعل.

يقول الفرّاء: يكون مضافاً ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة، وكذلك قلت: واحد من اثنين وواحد من ثلاثة؛ ألا ترى أنّه لا يكون ثانياً لنفسه ولا ثالثاً لنفسه، فلو قلت: أنت ثالث اثنين لجاز أن تقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة وبالتنوين ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع ثلاثة جاز ذلك؛ لأنّه فعل واقع " [79].

ب- المضاف إلى الضمير

اختلف النحاة في مسألة الضمير المتصل باسم الفاعل العامل إلى فئتين:

1) فئة – وعلى رأسها سيبويه- تذهب إلى أنّ الضمير محمول على الظاهر، أي هو كالاسم الظاهر، وبالتالي يكون مجروراً بإضافة الوصف إليه [80].

يقول سيبويه : "وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر؛ لأنّك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر [81].

2) وفئة- وعلى رأسها الأخفش- تذهب إلى أنّ الضمير في موضع نصب على المفعولية، وحذفت النون والتنوين للتخفيف أو للطّافة الضمير كما يقولون [82]، والصّفات- ومنها اسم الفاعل- لا تضاف إلى الفاعلين لأنّها هي في المعنى والشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنّما يضاف إلى مفعوله؛ لأنّه غيره [83].

وذهب عباس حسن- من المحدثين مذهب سيبويه وأتباعه واستحسن ذلك دفعاً للبس والغموض على حد تعبيره [84].

بينما وقف محمد حسن عواد –من المحدثين كذلك- موقفا وسطا ورأى أنّ الضمير يتجاذبه النصب والجر، فتارة يكون في موضع نصب وتارة يكون في موضع جر بدليل عمل اسم الفاعل وعدمه من ذلك قوله تعالى: "إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا" : البقرة: 124، وقوله تعالى: "إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ": العنكبوت: 33 فنصْب (إِمَاماً وأهلَكَ) دليل على أنّ الضمير في موضع نصب. ولا جدوى من القول بتقدير فعل هو الذي عمل النصب هنا؛ لأنّ الأصل عدم التقدير إلاّ إذا دعت الضرورة إليه [85].

وقد ورد مضافاً إلى الضمير خمس عشرة مرة [86].

- خمس مرات في سورة البقرة:

"فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ ": 54.

"وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا " 148.

"إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ": 249.

"وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ": 267.

- وأربعا في سورة آل عمران:

" وإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا": 55.

- ومرة واحدة في سورة النساء:

"إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ": 142.

- وثلاثا في سورة المائدة:

"اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ ": 110.

"رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا " : 114.

"قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ": 115.

- ومرتين في سورة الأنعام:

" وَذَرُوا ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ": 120.

" وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ":123.

ففي قوله تعالى : "إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا": آل عمران: 55.

ثلاثة من أسماء الفاعلين أضيفت إلى الضمير، وما دامت من أفعال متعدية فإنّ الإضافة هنا – على رأي الأخفش وأتباعه– لفظية لأنها من إضافة الصفة إلى معمولها. فهي تشبه الفعل المضارع ويراد بها الاستقبال [87].

وقد ألحق بكلمة (رافعك) ظرف يفيد زمن المستقبل الممتد إلى يوم القيامة أي أنّ صيغة (فاعل) هنا تدل على ثبوت الحدث الممتد إلى النهاية ومن ثم فالصيغ في الآية لا تدل بذاتها على زمن نحوي، ولهذا احتاجت إلى ظرف يعين زمن الحدث الكامن فيها خلافاً للفعل الذي يدل على الزمن من دون ظرف.

وجاء عن بعض المفسرين أنّ في الآية تقديماً وتأخيراً والمعنى: إني رافعك إليّ ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا.

وقد لا يكون هناك تقديم ولا تأخير فيكون معنى متوفيك عندئذ: قابضك من بينهم ورافعك إلى السماء من غير موت [87].

وقيل:الواو للجمع ولا فرق بين التقديم والتأخير [89]؛ والآية بشارة لعيسى عليه السلام – بإنجائه من سوء جوار اليهود وخبث صحبتهم ورفعه إلى السماء سالماً، وذهب الأصفهاني إلى أن التوفي في هذه الآية توفي رفعة واختصاص لا توفي موت، وقال ابن عباس: توفي موت لأنّه أماته ثم أحياه [90].

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ": النساء: 142. أضيف اسم الفاعل، هنا، إلى مفعوله لأنّه من متعدٍّ، وقد عرضنا لآراء النحاة والمفسرين في هذا إلاّ أنّ ما يلفت الانتباه في هذه الآية ظاهرة من الظواهر البلاغية وهي (الالتفات). فقد تحوّل الأسلوب من صيغة المضارع (يخادعون)، إلى صيغة اسم الفاعل (خادعهم) وقد أدّى دوره في إلجام المنافقين وتبكيتهم وفضح نواياهم التي ظنوا أنّهم قد نجحوا بها في خداع المؤمنين، وقد سمّى –الله تعالى– جزاءهم خداعاً بطريقة المشاكلة؛ لأنّ وبال خداعهم راجع عليهم [91].

وما يلفت الانتباه أيضاً، أنّ هذا العدول من المضارع إلى اسم الفاعل صاحبه عدول آخر في الصيغة نفسها، وهو مجيء اسم الفاعل من (خدع) المجرد لا من (خادع) المزيد فيه، الدال على المفاعلة وهو الذي يقتضيه الظاهر السياقي بدليل مجيء المضارع منه (أي من خادع)، وفي هذا دلالة على أنّ المنافقين يتربصون الدوائر بالمؤمنين ويتفنون في محاولات الخداع، وهم المخدوعون في الحقيقة لو

كانوا يعقلون، وهو ما أكدته آية أخرى في الآية التاسعة من سورة البقرة في شأن هؤلاء المنافقين، وهي قوله تعالى: "يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُون ": (92).

وقرأ مسلمة بن عبد الله النحوي (خَادِعُهُمْ) بإسكان العين تخفيفاً،لثقل الانتقال من كسر إلى ضم (93).

ونهاية المطاف أنّ هذه الدراسة أسفرت عن بعض النتائج مفاده:

1- أنّ الربع الأول من القرآن الكريم شمل كل صور اسم الفاعل المعروفة في العربية فجاء:

- مقترنا بـ (ال).
- رافعا لما بعده.
- ناصبا لما بعده.
- مضافاً:

أ- إلى الاسم الظاهر.

ب- إلى الضمير.

وقد بينا مواقف العلماء وآراءهم في هذه الصور ورجحنا ما نطمئن إليه منها.

2- أنّ التعدي لا يرجع إلى مادة الفعل المشتق منه، وإنّما يعود إلى معنى البناء أو التركيب الذي يتضمن مشتقاً من فعل متعدٍّ.

3- أنّ اسم الفاعل في اللّغة العربية ينزع إلى الإضافة في المستوى النحوي ليحقق نشاطاً اسمياً في بنيته يطابق ما تدل عليه من ثبوت صفة الفاعل بغض النظر عن الزمن الذي يشير إليه سياقه (94). وهو ما يفسر غلبة مجيئه مضافاً في الربع الأول موضوع الدراسة، اثنتين وأربعين مرة من أصل أربعة وخمسين، هي عدد وروده عاملاً.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

هوامش الدراسة

1. لأنّه ليس بمعزل عن العالم المحيط به.
2. ينظر الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه لأبي أوس إبراهيم الشمسان،ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص 257-259.
3. الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ط3، بيروت 1983، 164/1.
4. ينظر الزمن واللُّغة لمالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1986، ص146- 147.
5. معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب ط1، القاهرة 1955، 202/2.
6. ينظر المقتضب للمبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (دت) 113/2 ، 118- 119.
7. ينظر شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة (دت) 68/6.
8. شرح الكافية للأستراباذي ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، 205/2.
9. ينظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبّادي، تحقيق ودراسة محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، دار الفرقان للنشر والتوزيع،ط1 (دت) ص31.
10. ينظر اللُّغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط2، القاهرة 1979، ص95، والزمن واللُّغة للمطلبي ص68.
11. أي الأفعال المضارعة.

12. الكتاب 14/1.

13. ينظر رسالة في اسم الفاعل ص38.

14. يقول ابن يعيش: "إنّ أصل العمل هو للأفعال، كما أنّ أصل الإعراب إنما هو للأسماء، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أنّ المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذا علم ذلك فليعلم أنّ الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل". شرح المفصل.

15. ينظر شرح المفصل 79/6، وشرح الكافية 199/2،200، ورسالة في اسم الفاعل ص 36 ،37، ومع النحاة لصلاح الدين الزعبلاوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992 ص195.

16. ينظر شرح الكافية 200/2، والهمع للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (دت)، 95/2.

17. باستثناء الرماني والفارسي، فهو عندهما لا يعمل إلاّ إذا كان ماضياً، ينظر شرح الكافية 201/2، والتعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لعبد الله بو خلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 ،191/1.

18. ينظر الكتاب 181/1،183، والمقتضب 144/4، 145، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط1، بيروت، 1985، 152/1 وشرح المفصل68/6، وشرح الكافية 201/2، ورسالة في اسم الفاعل ص31 والنحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف ط6، القاهرة 1981، 254/3 والتعبير الزمني عند النحاة العرب 187/1.

19. شرح الكافية 201/2.

20. الكتاب 182/1.

21. ينظر فوائده الخاصة والعامة في البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط2 بيروت 1972، 3 /325 ،326.

22. ينظر، على سبيل المثال، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص133.

23. ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة بمصر، ط14، القاهرة 1964، 106/2، 107، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت 1983، 402/5. وشرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، ط 15، القاهرة 1978، ص461، 465، والنحو الوافي 246/3، 250.

24. ينظر هذه الشروط في البحر المحيط 402/5.

25. ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1979، 42/1 والبحر 252/1.

26. ينظر الكشاف للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت (دت) 287/1.

27. ينظر البحر 252/1.

28. ينظر روح المعاني للألوسي، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (دت) 289/1.

29. ينظر الكشاف 287/1، وتفسير البيضاوي، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت (دت) 161/1.

30. ينظر الإملاء 42/1، والبحر 253/1.

31. قرأ عبد الله: "أخْرِجْنَا مِنَ القَرْيَةِ الّتِي كَانَتْ ظَالِمَةً. ينظر معاني القرآن للفّراء 277/1.

32. ينظر النحو القرآني، قواعد وشواهد لجميل أحمد ظفر، كلية اللّغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، مطابع الصفا بمكة 1988، ص462.

33. ينظر معاني القرآن للفّراء 277/1.

34. ينظر الإملاء 187/1.

35. ينظر الكشاف543/1.

36. ينظر معاني القرآن للفّراء 277/1، والكشاف 542/1 الحاشية.

37. ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 3 ، بيروت 1979، ص 10،، والبحر 432/1 ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة 1982 ،570/3.

38. ينظر الحجة لابن خالويه ص32، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 570/3.

39. ينظر نظرية اللّغة والجمال في النقد العربي لتامر سلوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية ص71،70.

40. ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي 188/2، 189، 261/1، 262.

41. سورة النساء: 162.

42. الكتاب 183/1.

43. كالمبرد مثلا - في المقتضب 149/4.

44. كابن يعيش – مثلا- في شرح المفصل 74/6.

45. ينظر النحو الوافي 257/3 والنحو القرآني ص 578.

46. ينظر آراء العلماء في مجيء (المقيمين) بالياء و(المؤتون) بالواو. في الكشاف 582/1 والبحر 411/3، 412، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، 29/6، 30.

47. ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي؛ دار الرائد العربي ط2 بيروت 1986، ص172- 173.

48. نفسه ص 173.

49. نفسه ص 178.

50. ينظر الكتاب 165/1، 166.

51. الكتاب 166/1.

52. ينظر المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت (دت) كتاب الذال ص 182.

53. ينظر صفوة التفاسير للصابوني 250/1.

54. ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني ط2، بيروت 1982، 160/1.

55. ينظر شرح ابن عقيل 44/2، والزمن واللّغة للمطلبي ص151.

56. ينظر معاني القرآن للفرّاء 202/2.

57. نفسه ص ن، وينظر مع النحاة للزعبلاوي ص197، 198.

58. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دت) المجلد الثاني 297/4، 298.

59. ينظر الكشاف 485/1، والجامع المجلد الثاني 297/4، والبحر 133/3، 134.

60. ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 574/3.

61. ينظر معاني القرآن للفرّاء 202/2، والمقتضب 314/2، والمنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، القاهرة 1954، 231/2، والبحر 133/3، 134، و157/7.

62. ينظر الكتاب 169/1.

63. ينظر المقتضب 312/2، 314.

64. ينظر مع النحاة ص197.

65. وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر وأبو رجاء، ينظر البحر 185/4.

66. ينظر معاني القرآن للفرّاء 346/1، والكشاف 37/2، والإملاء 254/1.

67. لم أعثر على قائله.

68. ينظر الكشاف 38/2، والبحر 185/4.

69. ينظر الكشاف 38/2.

70. نسبة سيبويه إلى رجل من قيس عيلان، ينظر الكتاب 170/1.

71. وردت في الكتاب (وفْضَة) ينظر 171/1.

72. ينظر معاني القرآن للفرّاء 346/1.

73. معاني القرآن للفرّاء 346/1، وينظر الكتاب 174/1، 175، والكشاف 38/2، والإملاء 254/1 والبحر 186/4.

74. الإملاء 254/1.

75. ينظر الحجة لابن خالويه ، ص146.

76. ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج 162/1، والتحرير والتنوير، 390/7.

77. ينظر الكتاب 559/3، ومعاني القرآن للفرّاء 317/1، والمقتضب 181/2، 182 والتكملة لأبي علي الفارسي تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص70، والإملاء 223/1.

78. ينظر المقتضب 182/2 الهامش، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 437/3.

79. معاني القرآن للفراء 317/1.

80. ينظر الكتاب 187/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت، 1979، 100/3، 101، والنحو الوافي 256/3، ورسالة في اسم الفاعل ص 48.

81. الكتاب 187/1.

82. ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج 163/1، 164، وشرح المفصل 119/2، 120، والبحر 318/2.

83. ينظر شرح المفصل 120/2.

84. ينظر النحو الوافي 254/3، 256.

85. ينظر رسالة في اسم الفاعل ص 49-50.

86. للملاحظة فإنّي أحصي كل مرات ورود اسم الفاعل حتى وإن تكررت الكلمة الواحدة أكثر من مرة في الآية.

87. ينظر الإملاء 136/1، 137، والتبيان في إعراب القرآن للمؤلف نفسه تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت (دت) 76/1، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 338/3، والنحو القرآني ص448.

88. ينظر معاني القرآن للفرّاء 219/1، والكشاف 432/1 ، 433، والإملاء 136/1، 137، والجامع 100/2، وصفوة التفاسير 205/1.

89. ينظر الإملاء 137/1.

90. ينظر المفردات في غريب القرآن كتاب الواو، ص529، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 543/3.

91. ينظر الكشاف 573/1، والبحر 377/3، وصفوة التفاسير 312/1.

92. ينظر أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية لحسن طبل، دار الكتب، القاهرة 1990، ص107.

93. ينظر البحر 377/3.

94. ينظر نحو القرآن لعبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العراقي ، بغداد 1974، ص78.